الوحدة التعليمية رقم 02

تقسيمات القـــانون

السنة 2 ثانوي

السنة الدراسية
2021 – 2022

الميدان المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون						
الكفاءة المستهدفة: يصنف القانون إلى قانون عام وقانون خاص و يبين فروع كل منهما						
الوحدة التعليمية	اهداف التعلم	الموارد المستهدفة	السير المنهجي للوحدة (تدرج المهمات)	توجيهات حول استعمال السندات	التقويم المرحلي و المعالجة	الحجم الساعي
الوحدة رقم 02: تقسيمات القانون	• تحديد فروعهما. • التمييز بين القانون العام و القانون الخاص.	1ـ القانون العام 1.1 تعريف القانون العام 2.1 أنواع القانون العام ا. القانون العام الداخلي ب. القانون العام الخارجي 3.1 فروع القانون العام الداخلي ا. القانون الدستوري ب. القانون الإداري ج. القانون المالي د. القانون الجنائي *قانون العقوبات ف *قانون الإجراءات الجنائية ف 2ـ القانون الخاص 1.2 تعريف القانون الخاص 2.2 فروع القانون الخاص أ. القانون المدني ب. القانون التجاري ج. قانون الاجراءات المدنية د. القانون الدولي الخاص	المكتسبات القبلية: التذكير بمفهوم القانون المهمات: ـ يصنف المتعلم وضعيات قانونية محددة وفق ا لانتمائها لفرع معين من فروع القانون العام و الخاص. ـ يحدد فروع القانون العام و الخاص.	ـ تقديم القانون المدني الجزائري ـ تقديم مخطط توضيحي لأقسام القانون. -التمييز بين القانون العام والخاص	تقويم تشخيصي تقويم بنائي انطلاقا من وضعية تتضمن امثلة عن مختلف فروع القانون ، يطلب من المتعلم تصنيفها	02 ساعة
تقييم مدى التحكم في الكفاءة: تقديم مجموعة قواعد قانونية مختلفة يطلب من المتعلم تصنيفها في جدول إلى قانون عام و قانون خاص و فروعهما						

آليات تنفيذ الممارسات البيداغوجية الصفية

وضعيات قانونية محددة، من خلالها يصنف المتعلم فر ع معين من فروع القانون العام و الخاص.

الاقتصار على تقديم فروع القانون العام الداخلي وفروع القانون الخاص في شكل مخطط دون شرح الفروع.

التعلمات اللاصفية :

-شرح فروع القانون العام الداخلي و فروع القانون الخاص.

آليات تنفيذ التعلمات اللاصفية

الاستناد إلى مراجع متعلقة بمدخل للعلوم القانونية.

توجيهات لعملية التقويم

تقديم وضعيات من الواقع يبرز من خلالها المتعلم جميع مكتسباته.

المجال المفاهيمي الأول : مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (2): تقسيمات القانون

الحجم الساعي: 3 سا

الكفاءات المستهدفة

ـ يصنف القانون إلى قانون عام و قانون خاص و يبين فروع كل منهما. ف

مؤشرات التقويم:

- يميز بين القانون العام و الخاص.
- يحدد فروع القانون العام و الخاص.

وسائل الدعم و الإيضاح :

- القانون المدني الجزائري.
- مخطط توضيحي لأقسام القانون.

التوجيهات المنهجية و البيداغوجية المنهجية و البيداغوجية :

- يؤكد على أن القانون العام ينظم العلاقات التي تكون الدولة طرفا فيها بوصفها صاحبة السيادة أو السلطة.
- يقتصر على تعرف فروع القانون العام دون تفصيل.
- يؤكد على أن القانون الخاص ينظم العلاقات بين طرفين لا يملك أي منهما سلطة أو سيادة على الطرف الآخر.
- يقتصر على تعريف فروع القانون الخاص دون تفصيل.

مخطط تنفيـــــــذ الوحدة

المجال المفاهيمي الاول: مبادئ أساسية في القانون الوحدة التعليمية رقم 02: تقسيمات القانون الحجم الساعي للوحدة: ساعتان.	نشاط الأستاذ ومحتوى الدرس	نشاط التلميذ	أهداف التعلم	الحجم الساعي
	وضعية رقم 01 1ـ القانون العام 1.1 تعريف القانون العام 2.1 أنواع القانون العام ا ـ القانون العام الداخلي ب ـ القانون العام الخارجي 3.1 فروع القانون العام الداخلي ا ـ القانون الدستوري ب ـ القانون الإداري ج ـ القانون المالي د ـ القانون الجنائي *قانون العقوبات ف *قانون الإجراءات الجنائية	مناقشة الوضعية رقم 01: انطلاقا من الوضعية يعرف القانون العام و يحدد أنواعه إلى قانون عام داخلي و قانون عام خارجي. يحدد فروع القانون العام الداخلي	• التمييز بين القانون العام و القانون الخاص. • تحديد فروعهما.	ساعة واحدة ف ف
	وضعية رقم 02 2ـ القانون الخاص 1.2 تعريف القانون الخاص 2.2 فروع القانون الخاص أ. القانون المدني ب. القانون التجاري ج. قانون الاجراءات المدنية د. القانون الدولي الخاص.	مناقشة الوضعية رقم 02: انطلاقا من الوضعية: يعرف القانون الخاص و يحدد فروعه.		ساعة واحدة
	التقويم التكويني: وضعيات تقويمية لقياس الكفاءة	يقوم بحل التطبيق	تحقيق الكفاءة الختامية.	ف

المادة: قـــــــــانون
المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون
الوحدة رقم 02: تقسيمات القانون

رقم البطاقة: 01
المستوى: 02 تسيير و اقتصاد
الحجم الساعي : ساعة واحدة .

الكفاءة المستهدفة ⟸ يصنف القانون إلى قانون عام و قانون خاص و يبين فروع كل منهما

الكفاءة المركبة المستهدفة للدرس:

لمآ التمييز بين القانون العام و القانون الخاص.
لمج تحديد فروعهما. ف

مراحل الدرس	نشاط الأستاذ ومحتوى الدرس	نشاط التلميذ	الوسائل	المدة
التقويم التشخيصي	وضعية رقم 01	مناقشة الوضعية رقم 01: يفكر، يحلل، يناقش	ـ السبورة ـ القانون المدني الجزائري ـ الكتاب المدرسي ـ مراجع أخرى	
البناء	1ـ القانون العام 1ـ1 تعريف القانون العام 1ـ2 أنواع القانون العام ا ـ القانون العام الداخلي بـ القانون العام الخارجي 1ـ3 فروع القانون العام الداخلي ا ـ القانون الدستوري بـ القانون الإداري جـ القانون المالي د ـ القانون الجنائي *قانون العقوبات ف *قانون الإجراءات الجنائية	انطلاقا من الوضعية يعرف القانون العام و يحدد أنواعه إلى قانون عام داخلي و قانون عام خارجي. يحدد فروع القانون العام الداخلي		
التقويم التحصيلي	تطبيق	يقوم بحل التطبيق		

وضعية رقم 01:

السند 01:

يتم تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص وفقا لهذا المعيار بحسب الأشخاص الذين يكونون أطرافا في العلاقة القانونية، فكلما كانت الدولة أو أحد فروعها كالحكومة والولاية والبلدية ومختلف الإدارات طرفا في العلاقة كنا أمام القانون العام. بينما نكون أمام القانون الخاص في حالة ما إذا كان أطراف العلاقة أشخاصا عاديين.

السند 02:

يقسم الفقهاء القانون تقسيمات عدة من بينها التقسيم على أساس النطاق الاقليمي أي التقسيم على أساس الرابطة التي ينظمها؛ فيقال: قانون عام داخلي، وقانون عام خارجي، وذلك تبعا للرابطة الاجتماعية التي ينظمها، هل هي داخل الجماعة أو خارجها

العمل المطلوب:

انطلاقا من السندات :

1ـ على أي أساس يقسم القانون وفق السند 01؟

أساس التقسيم معيار السلطة و السيادة. فيقسم غلى قانون عام إذا كانت احد طرفيه صاحب سلطة أو سيادة و إلى قانون خاص إذا كان طرفاه كلاهما لا يتمتع بصفة السلطة و السيادة.

2ـ ماهو مجال تقسيم القانون حسب السند 02؟

مجال التقسيم هو الاقليم، حيث تكون الدولة دائما طرفا فيه. فإذا كانت العلاقة بين الدولة و الخارج نكون بصدد القانون العام الخارجي.

3ـ تقوم الدولة بوضع قوانين حيث تكون هي صاحبة السلطة و السيادة. ماهي هذه القوانين؟

اعطاء أمثلة و استنتاج فرع القانون.

الدرس:

1ـ القانون العام:

1ـ1 تعريف القانون العام:

هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين يكون أحدهما أو كلاهما ممن يملكون السيادة، أو السلطة العامة ويتصرفون بهذه الصفة (الدولة أو أحد فروعها).

1ـ2 أنواع القانون العام:

ينقسم القانون العام إلى:

ا- القانون العام الخارجي: وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول في زمن السلم ، وفي زمن الحرب كما ينظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية من حيث اختصاص كل منظمة وواجبات الدول تجاهها، مثل (هيئة الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة: الجمعية العامة، مجلس الأمن، محكمة العدل الدولية...).

ب- القانون العام الداخلي: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تقوم بين الدولة أو أحد فروعها (حين تعمل بصفتها صاحبة سيادة أو سلطة عامة) وبين الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنوية الخاصة أو العلاقات التي تقوم بين الدولة أو أحد فروعها أو فيما بين هذه الفروع.

3.1 فروع القانون العام الداخلي:

يمكن تبيان فروع القانون العام الداخلي وفق المخطط التالي:

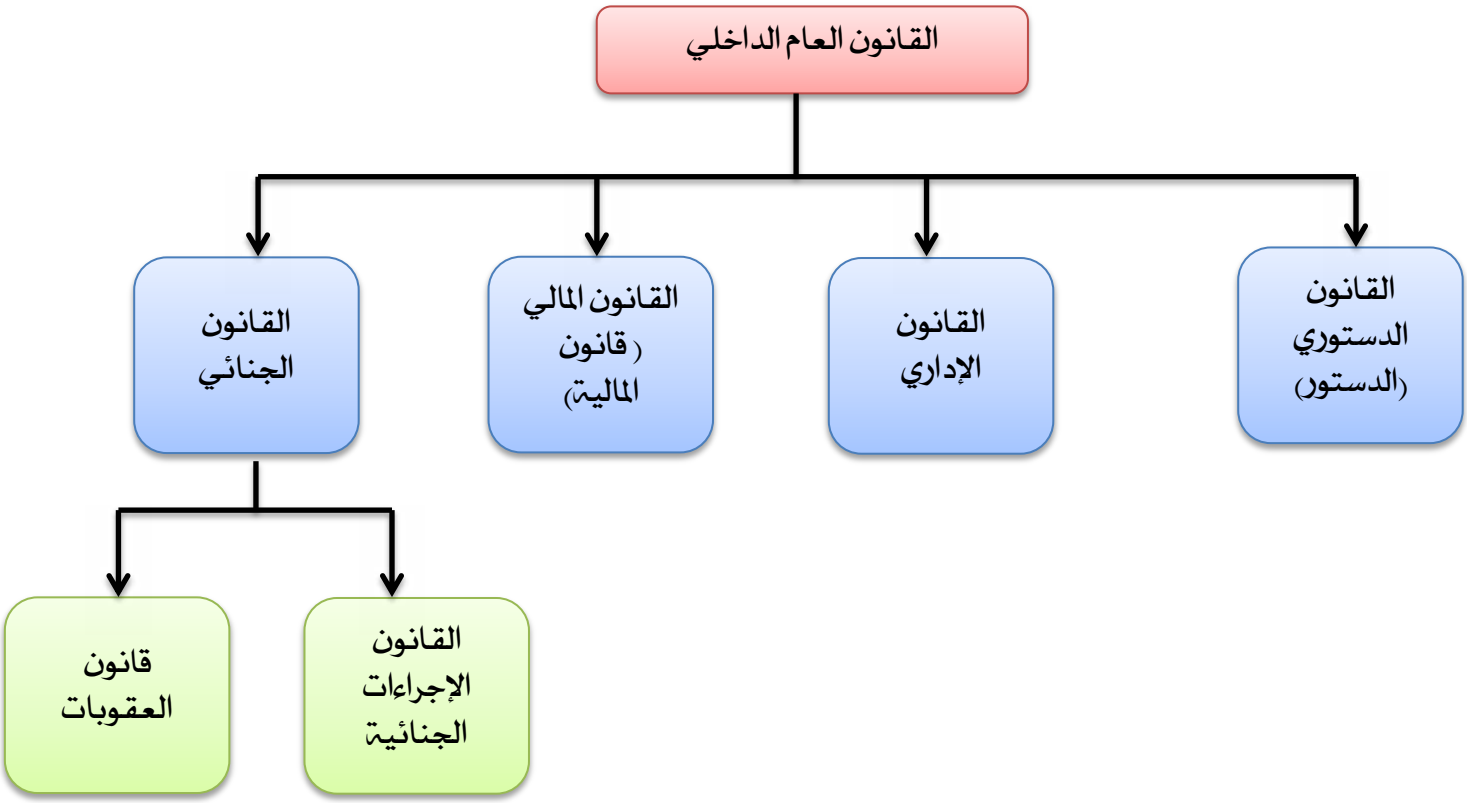

تقويم التكويني:

في سنة 2005 وقعت الجزائر اتفاقية مع اليونيسكو حول حماية و ترقية تنوع التعابير الثقافية. و قد صادقت أيضا 122 دولة على هذه الاتفاقية و التي تعلقت بحماية و ترقية تنوع التعابير الثقافية.

العمل المطلوب:

ماهو القانون الذي ينظم هذه الاتفاقية؟ برر إجابتك.

الحل:

القانون الذي ينظم هذه الاتفاقية هو القانون العام الخارجي.

التبرير: لأن القانون العام الخارجي ينظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية من حيث اختصاص كل منظمة وواجبات الدول تجاهها. و من بين هذه المنظمات "اليونيسكو".

المادة: قـــــــــانون
المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون
الوحدة رقم 02: تقسيمات القانون

رقم البطاقة: 02
المستوى: 02 تسيير و اقتصاد
الحجم الساعي : ساعة واحدة .

الكفاءة المستهدفة ⟸ يصنف القانون إلى قانون عام و قانون خاص و يبين فروع كل منهما

الكفاءة المركبة المستهدفة للدرس:

- التمييز بين القانون العام و القانون الخاص.
- تحديد فروعهما.

مراحل الدرس	نشاط الأستاذ ومحتوى الدرس	نشاط التلميذ	الوسائل	المدة
التقويم التشخيصي	وضعية رقم 02	مناقشة الوضعية رقم 02: يفكر، يحلل، يناقش	ـ السبورة ـ القانون المدني الجزائري ـ الكتاب المدرسي ـ مراجع أخرى	
البناء	2ـ القانون الخاص	انطلاقا من الوضعية:		
	1.2 تعريف القانون الخاص			
	2.2 فروع القانون الخاص	يعرف القانون الخاص و يحدد فروعه.		
	أ. القانون المدني			
	ب. القانون التجاري			
	ج. قانون الاجراءات المدنية			
	د. القانون الدولي الخاص.			
التقويم التحصيلي	تطبيق	يقوم بحل التطبيق		

وضعية رقم 02:

القانون الخاص يشمل كل فروع القانون التي تعنى بتنظيم علاقة الأفراد فيما بينهم، سواء أكانت هذه العلاقات علاقات أسرية أم علاقات مالية . والقانون الخاص بهذا المفهوم له أقسام عديدة، أهمها : القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون البحري، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، والقانون الدولي الخاص، وقانون العمل.

العمل المطلوب:

انطلاقا من الوضعية:

1ـ عرف القانون الخاص.

2ـ ماهي فروع القانون الخاص ؟

الدرس:

2ـ القانون الخاص:

1.2 تعريف القانون الخاص:

هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين طرفين لا يعمل أي منهما بوصفه صاحب سيادة أو سلطة على الآخر (الأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة أو الدولة أو أحد فروعها)، حين تمارس نشاطا يماثل نشاط الأفراد.

2.2 فروع القانون الخاص:

يمكن تبيان فروع القانون الخاص وفق المخطط التالي:

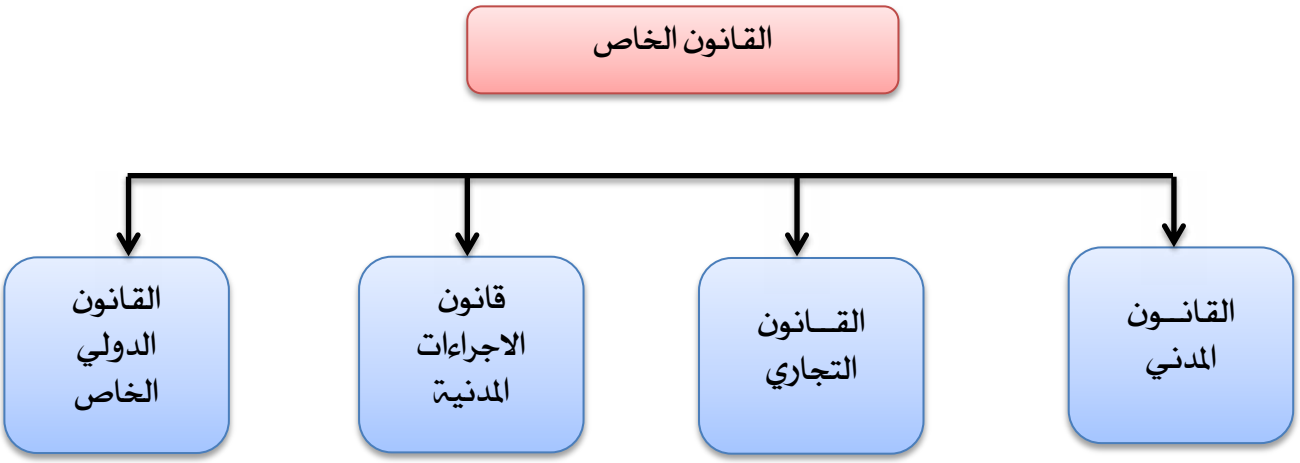

التقويم التحصيلي:

تقويم رقم01:

حدد نوع القانون في المسائل التالية: الحل:

ميزانية الدولة . خلاف بين زوجين من دولتين مختلفتين . اختلاس الأموال العمومية . توزيع الميراث. جريمة قتل اتفاقية سلام . تحديد مهام القاضي ترقية الموظف في عمله. إنشاء شركة تجارية.

الحل:

المسألة	القانون المطبق
ميزانية الدولة	قانون المالية
خلاف بين زوجين من دولتين مختلفتين	القانون الدولي الخاص
اختلاس الأموال العمومية	القانون الجنائي
توزيع الميراث	القانون المدني
جريمة قتل	القانون الجنائي
تحديد مهام القاضي	قانون الاجراءات المدنية
ترقية الموظف في عمله	القانون الإداري
إنشاء شركة تجارية	القانون التجاري

تقويم رقم 02:

إليك القوانين التالية حدد أنواع هذه القواعد القانونية وبين فرعها:

القاعدة القانونية	فرع القانون	التبرير
كل شخص طبيعي او معنوي له صفة التاجر ملزم بمسك دفتر اليومية		
يجوز الاتفاق على ان يعتبر العقد مفسوخا بحكم القانون عند عدم الوفاء بالالتزامات الناشئة عنه.		
الجزائر جمهورية ديمقراطية وهي وحدة لا تتجزأ.		
يختص المجلس القضائي بالنظر في استئناف الاحكام الصادرة من المحاكم من الدرجة الأولى		
يرتكب جريمة الخيانة ويعاقب بالإعدام كل من يقوم بالتخابر مع دولة أجنبية		

الحل:

القاعدة القانونية	فرع القانون	التبرير
1	القانون التجاري	لأنها تنص على الأعمال التجارية
2	القانون المدني	لأنها تختص بالعقود المدنية
3	القانون الدستوري	لأنها تنص على نظام الحكم
4	قانون الاجراءات المدنية	لأنها تختص في تنظيم المحاكم
5	قانون العقوبات	لأنها تنص على عقوبة جريمة

انطلاقا من مراجع خاصة بمدخل للقانون. اشرح فروع القانون العام الداخلي و فروع القانون الخاص.

1ـ فروع القانون العام الداخلي:

القانون الدستوري: ويقصد به دستور الدولة أو القانون الأساسي للدولة ويتميز الدستور عن باقي القوانين داخل الدولة بالثبات والسمو. فهو لا يتغير بصفة دائمة، ولا يجوز لأي قانون آخر مخالفة المبادئ والقواعد الأساسية التي ينص عليها.

القانون الإداري: يسمى القانون الإداري بقانون المرافق العامة لأن المرافق العامة بالدولة هي محور اهتمام القانون الإداري فمرافق الشرطة والجمارك والنقل البري والبحري والمياه والكهرباء والغاز وغيرها تحكم تسييرها وإدارتها وشؤون موظفيها جميعا قواعد القانون الإداري. وعليه فإن القانون الإداري غير موحد ولكل إدارة قانونها الخاص.

القانون المالي: هو مجموعة القواعد التي تنظم مالية الدولة من حيث مدخولها ونفقاتها التي تتغير سنويا، إلى جانب قوانين الميزانية السنوية والتي تتعلق بمراقبة صحة تنفيذ اعتمادات الدولة وحماية المال العام. هذا ويشتمل القانون المالي على قواعد وقوانين أخرى ثابتة تتعلق بالمرتبات والأجور والمعاشات والضمانات الاجتماعية في الدولة.

القانون الجنائي(أو الجنائي أو الجزائي):

قانون العقوبات: مجموعة القواعد التي تحدد الأفعال التي تعد من الجرائم، والجزاء الجنائي الذي يوقع على مرتكبي تلك الجرائم.

قانون الإجراءات الجنائية: هو مجموعة القواعد والأحكام التي تنظم تشكيل واختصاص الهيئات المختلفة التي تتولى ضبط الجرائم وتحقيقها ورفع الدعوى بشأنها ومباشرتها والفصل فيها وقوة الأحكام الجنائية وآثارها وطرق الطعن فيها وتنفيذ الأحكام القضائية النهائية.

2ـ فروع القانون الخاص:

القانون المدني: يعتبر القانون المدني الشريعة العامة التي تحكم العلاقات الخاصة فيما بين الأفراد ما لم يحكمها نص في فرع آخر من فروع القانون الخاص، تأسيسا على قاعدة(الخاص يقيد العام) ومعنى ذلك أن قواعد القانون المدني تكون دائما واجبة التطبيق في المواد التجارية مثلا إذا لم يوجد نص خاص بها في القانون التجاري وينطبق ذلك على باقي فروع القانون الخاص.

القانون التجاري: صدر القانون التجاري الجزائري بالأمر رقم 59 الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1975 وهو مجموعة القواعد التي تحكم علاقات النشاط المالي ذات الصفة التجارية فهو الذي يحدد من هو التاجر؟ ويبين ما هي الأعمال التجارية؟ وينص عادة على إلزام كل تاجر بأن يقيد أسمه في السجل التجاري وأن يمسك دفاتر تجارية منتظمة يثبت فيها مشترياته ومبيعاته ويبين أرباحه وخسارته. كما ينظم أنواع الشركات التجارية المختلفة المعترف بها قانونا و ينص على قواعد الملكية التجارية والعقود التجارية. و يحدد أيضا وسائل التعامل التجاري وأنواع الأوراق التجارية كالشيكات والسندات الإذنية والسندات لحاملها والكمبيالات وينظم قواعد الإفلاس التجاري.

قانون الإجراءات المدنية: صدر بموجب الأمر رقم 154 في 9 جوان 1966 ويشمل القواعد التي تنظم الإجراءات المتبعة في الدعاوي المدنية والتجارية إلى جانب قواعد تنظيم المحاكم التي تنظر تلك الدعاوي عند رفعها ومباشرتها. وفيه تتحدد

وسائل المطالبة بالحقوق والحكم بتنفيذها.

القانون الدولي الخاص: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الأشخاص حين تشمل على عنصر أجنبي، تحديد المحكمة المختصة بالفصل فيها، والقانون الواجب تطبيقه في هذه الحالة؛ وتكون العلاقة ذات عنصر أجنبي إذا كان أحد طرفيها أجنبيا أو كانت ناشئة عن عقد أبرم في الخارج أو تعلقت بعقار موجود في دولة أجنبية.